الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.20

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
28 January 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ويناويسر . . . . . (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ٤٣ من جدول الأعمال: متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل* (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها*(تابع)

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما سوياً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-63935 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٣ من جدول الأعمال: متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع) (A/57/350)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/57/41 وCorr.1، و295، و402)

١ - **السيدة دافتيان** (أرمينيا): قالت إن الأطفال هم في قلب أهداف التنمية لألفية الأمم المتحدة. وليس من قبيل الاتفاق أنه تمت مناقشة مشكلات التنمية والأطفال معاً في المؤتمرات والأحداث الدولية المعقودة في عام ٢٠٠٢؛ والواقع أن ضمان حقوق الطفل ورفاهيته يمثل المفتاح إلى التنمية المستدامة. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للطفل في عام ١٩٩٠، تم استحداث إطار قانوني دولي؛ وتخفيض وفيات الرُضَّع، وأدت حملات تطعيم الأطفال إلى تحسين صحتهم- ومع ذلك، فإن حياة الطفل ورفاهيته ما زالتا معرضتان للتهديد. ففي كل عام، يموت ١٠ ملايين طفل دون سن الخامسة بأمراض يمكن الوقاية منها، ويعاني مئات الملايين من الفقر والصراع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أدت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل بالمجتمع الدولي إلى تجديد ودعم التزامه بقضية الطفل وذلك بتأكيد التعليم الجيد، والحملة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الطفل من العنف والاستغلال. وبينما تتحمل الحكومات والمجتمع المسؤولية الأولى عن كفالة إمكان نمو الطفل في صحة جيدة وسلام وكرامة، فإن الجهود المتضافرة للحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية هي التي يمكن وحدها تحقيق هذه الأهداف.

٢ - وبالنسبة لأرمينيا، كان العقد الماضي فترة انتقال أساسية. إذ أن البلاد مرت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وأعادت تقييم قيمها، ومهدت الطريق أمام مجيئ الديمقراطية. وبالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بفترة الانتقال الاقتصادي، وهي مشتركة بالنسبة لجميع البلدان في أعقاب الفترة السوفياتية، تعرضت الحالة في أرمينيا إلى المزيد من التفاقم نتيجة لزلزال مدمر، وتدفق اللاجئين، وحصار اقتصادي. ومع ذلك، وطوال الفترة أعارت الدولة أولوية لحماية الطفل. وعلى حد الإعلان في دستور أرمينيا، فقد تم وضع الأسرة والأمومة والطفولة تحت رعاية وحماية المجتمع والدولة.

٣ - وقد أعدت الحكومة ونفذت بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك المنظمات الدولية غير الحكومية والبلدان المانحة، برامج مختلفة في ميادين الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتعليم. وفي السنوات الأخيرة، انخفض معدل وفيات الرُضَّع بنسبة ٢٥ في المائة، وبلغت التغطية بالتحصينات ٩٥ في المائة. وكانت حماية أضعف فئات الأطفال، بمن في ذلك الأطفال اللاجئون والمشردون، والأطفال من منطقة الزلزال، مسألة تتطلب اهتماماً خاصاً. ويوجد حالياً أكثر من ٠٠٠ ١١ طفل يعيشون في مساكن مؤقتة وبديلة، وتجاوز عدد الأطفال اللاجئين ٠٠٠ ٦٥. ونظراً للفوارق الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، والتي تفاقمت نتيجة الحصار المستمر، ازداد عدد أطفال الشوارع والأحداث الجانحين. وأدت المصاعب الراهنة إلى الإضرار بتنفيذ السياسات الرامية إلى معالجة المشكلات المتعلقة بالأطفال المعوقين عقلياً وبدنياً.

٤ - وقال إن الحكومة تسعى إلى الاستجابة للاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأطفال عن طريق النهوض بإدماجهم في المجتمع، وتخطط لإنشاء نظام للضمان الاجتماعي موجه بدرجة أكبر للاستجابة لاحتياجاتهم. ويقوم تعليم حقوق الإنسان وحملات إذكاء الوعي بدور هام أيضاً. ولسوء الحظ، كانت هناك الكثير من العقبات، وبالذات نقص الموارد المالية الكافية. غير أنه في ضوء الدورة الاستثنائية

المعنية بالطفل، ووفقاً لمتطلبات لجنة حقوق الطفل، وضعت البلد خطة عمل وطنية للأطفال ذات ستة أهداف رئيسية تشمل التشريع والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والحياة الثقافية وقضاء الأحداث. وفي عام ٢٠٠٢، وهو يوافق الذكرى العاشرة للتصديق على الاتفاقية، قدمت أرمينيا تقريرها الدوري الثاني إلى لجنة حقوق الطفل.

٥ - **السيد شوى** (أستراليا): أشار إلى البند ١٠٥، وقال إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، بعنوان ''عالم صالح للطفل''، وضعت الخطوط العريضة لعمل دولي في السنوات القادمة. وسوف تمنح الأولوية لتحسين حالة الطفل من حيث الصحة والتعليم، وكفالة حمايته من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦ - وقال إن أستراليا سوف توقّع قريبا على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق باشراك الأطفال في الصراع المسلح. وكان إقرار البروتوكول بمثابة خطوة إلى الأمام ولكن من المهم أيضاً أن المعايير التي حددها تساندها تدابير فعَّالة على الطبيعة.

٧ - وقال إن بلاده اتخذت نهجاً عملياً يعتمد كثيراً على التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ''اليونيسيف'' وغيرها من هيئات الأمم المتحدة واتخذت عدداً من التدابير العملية فيما يتعلق بالأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة بوصفهم أطفالاً جنوداً أو لاجئين أو تعرضوا لاضطرابات مدنية ومجاعة تعقب غالباً الصراعات المسلحة.

٨ - وقال إن أستراليا ساهمت في السنوات الأخيرة في تمويل مشاريع في بلدان مثل رواندا وأنغولا وسيراليون وأوغندا وسري لانكا. وتدعم هذه المشاريع بصفة رئيسية خدمات الإرشاد بالنسبة للصدمات، ومراكز للأطفال غير المرافقين، وبرامج تسريح الأطفال جنود وإعادة الإدماج وإعادة التوطين المجتمعي. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعلن وزير الخارجية أن بلاده سوف تقدم مبلغاً آخر قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لإعادة تأهيل أطفال جنود في سري لانكا. وسيتم تقسيم صفقة مجموعها ٧,٥ مليون دولار فيما بين مشروعات إزالة الألغام والمعونة الغذائية وإعادة التأهيل وخفض الصراعات.

٩ - **السيدة فوسانو** (اليابان): قالت إن بلادها وقَّعت البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. واستضافت بلادها، بالتعاون مع ''اليونيسيف'' ومنظمتين دوليتين غير حكوميتين، المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للطفل (٢٠٠١) الذي أسفر عن إقرار التزام يوكوهاما العالمي في ٢٠٠١.

١٠ - وعلى الصعيد الوطني، أقرت بلادها قانون معاقبة الأفعال المتعلقة ببغاء الطفل وإباحية الطفل وحماية الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ فضلاً عن قانون منع إساءة معاملة الطفل الذي دخل حيِّز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وفضلاً عن ذلك، قامت في شباط/فبراير ٢٠٠١ بصياغة خطة عمل وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للطفل. وتعتزم الحكومة اليابانية أيضاً عقد ندوة دولية في طوكيو في شباط/فبراير ٢٠٠٣ حول الاتجار بالطفل.

١١ - وكما أكدت رئيسة الوزراء في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، فإن بلادها مقتنعة بأن تنمية الموارد البشرية، وخاصة التعليم، أمر أساسي للتنمية المستدامة ويسهم في سلام وسعادة كل طفل. لذلك فإن حكومتها ملتزمة بتقديم أكثر من ٢٥٠ بليون ين (قرابة بليونين من الدولارات) لمشروعات التعليم في البلدان المنخفضة الدخل على مدى السنوات الخمس القادمة. وسوف تركز هذه المشروعات على التعليم الابتدائي والنهوض بالتعليم الأساسي

لصالح مبادرة النمو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، قدمت اليابان ٦٠ في المائة من الأموال من أجل تمويل حملة العودة إلى المدرسة التي أجرتها بنجاح اليونيسيف في أفغانستان. وسوف تقوم بلادها، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر الدولي المعني بمساعدة تعمير أفغانستان، المعقود في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بتنفيذ التزاماتها بالكامل لدعم إعمار أفغانستان وتنميتها.

١٢ - وكمتابعة لمبادرة أوكيناوا للأمراض المعدية التي أطلقت في مؤتمر قمة كيوشو-أوكيناوا لمجموعة الثماني (ج - ٨) في صيف عام ٢٠٠٠، عززت حكومة اليابان دعمها للعمل المناهض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والدرن والملاريا وشلل الأطفال وغير ذلك من الأمراض الأخرى التي يمكن منعها باستخدام اللقاح وقامت بتنفيذ مشاريع في عدد من البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، قدمت اليابان خلال عام ٢٠٠٠ قرابة ٢٠٠ بليون ين (يعادل نحو ١,٦ بليون دولار) لتحسين إمكانية الوصول إلى نُظم المياه والنظافة. وخلال ربيع ٢٠٠٠، قامت بمساعدة اليونيسيف في تنفيذها للمشاريع المتعلقة بالمياه والنظافة في البلدان المتأثرة بالحروب المطولة والكوارث الطبيعية مثل السودان وبوروندي وأنغولا وأوغندا وإريتريا وإثيوبيا.

١٣- **السيد عثمان** (الجزائر): تكلم عن البند ١٠٥، وقال إن اتفاقية حقوق الطفل تشكل إطاراً مرجعياً معيارياً لتنمية استراتيجيات للعمل من أجل الطفل. ولاحظ أنه على الرغم من تحقيق تقدم في السنوات الأخيرة وازدياد الاهتمام بحقوق الطفل، فإن عدداً من الأهداف لم يتحقق بعد نظراً لأن ملايين الأطفال في أنحاء العالم ما زالوا بمفردهم دون رعاية أو حماية ويتعرضون لجميع أنواع المخاطر والأمراض مثل الفقر والصراع المسلح.

١٤ - ومن بين جميع الأطفال في العالم، يتأثر الأطفال الأفارقة أكثر من غيرهم بسوء التغذية والأوبئة والأمية والفقر والصراعات المسلحة. وهذا هو السبب في قيام الدول الأفريقية باعتماد الميثاق الأفريقي المعني بحقوق الطفل ورفاهيته وإنشاء الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي يمكن، بمقتضى نطاقها، أن تقدم قوة دفع جديدة للقضاء على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لحالة الطفل الأفريقي المأساوية أحياناً. وتحتاج أفريقيا إلى دعم المجتمع الدولي لأنها تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة.

١٥ - وقال إن النتائج السلبية للعولمة وتدني معدلات التجارة وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية وأعباء الديون وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها أثر لا ينكر على نوعية حياة سكان العالم الثالث، وخاصة الأطفال. وقد أكدت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل الحاجة إلى تعبئة قدر أكبر من الموارد من أجلهم على الصعيد العالمي.

١٦ - وقال إن الجزائر منذ حصولها على الاستقلال، قامت باستحداث ترسانة قانونية وتشريعية وتنظيمية تأخذ في اعتبارها المصلحة العليا للطفل، الذي يشكل أكثر من نصف سكانها. وتعالج البرامج التي تم تنفيذها مجالات متنوعة مثل الصحة والحماية الاجتماعية ومحو الأمية والتعليم. وتؤيد السلطات الحكومية تحركات المجتمعات والهياكل المتنوعة المكرسة للأطفال، وخاصة الذين يواجهون صعوبات أو الذين تم هجرانهم، وذلك من خلال تدابير وإعانات اجتماعية.

١٧ - وفي الختام، أشار، على نحو ما أعلن نائب المدير التنفيذي لليونيسيف أمام الجمعية العامة، إلى أنه ينبغي أن يوضع الأطفال في قلب جميع مساعي تحقيق التنمية والنمو والأمن والسلام وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

١٨ - **السيد لي هوغسين** (جمهورية كوريا): قال إن التصور التقليدي بأن المشكلات المتعلقة بالأطفال هي إلى حد بعيد مسائل أسرية قد بدأ يتغير في بلاده مع التصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وبعد ذلك، تم اعتماد خطة لحماية الطفل ونموه، وتم تكليف مكتب رئيس الوزراء بالمسؤولية عن تنسيق تطبيقها بمعرفة مختلف مكاتب الحكومة المشاركة. وفي عام ٢٠٠٠، أدى تنقيح قانون رفاهية الطفل إلى إقامة مراكز لمنع إساءة معاملة الطفل. وفي عام ٢٠٠٢، تم إصدار تقرير موسَّع عن إساءة معاملة الطفل، ويوصى أيضاً بتدابير وقائية. وسوف يتم تشغيل مراكز دعم بديلة في عام ٢٠٠٣ لمساعدة الأطفال على الانتقال من دور الأيتام إلى مساكن بديلة.

١٩ - وبينما يعتقد وفده أن التعليم هو مفتاح النمو الصحي وتنمية الأطفال، على نحو ما تأكد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين، فإن وفده يعترف بأن الفقر المزمن هو العقبة الرئيسية لحماية وتعزيز حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في التعليم. ومن ثم فإن حكومة كوريا تبذل جهداً لتخفيف حدة الفقر وهو هدف رئيسي للتنمية من أهداف الألفية تم إعادة تأكيده في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. غير أن التغلب على الفقر يتطلب جهداً متضافراً واستثمارات على كثير من الجبهات، واستراتيجيات طويلة الأجل أيضاً. ولن تكون التكاليف التي ينطوي عليها ذلك بمثابة عذر لتقليل الإنفاق على التعليم. ولا يتطلب التعليم بالضرورة مرافق أساسية معقدة. والأهم هو التفكير الإبداعي والدافع. وبالمثل، لجعل الأطفال يلمون بالقراءة والكتابة له وجوه عدة، ليس أقلها أن يتم زرع إحساس فيهم بالحرية والمسؤولية والثقة بالنفس ورؤية بالنسبة للمستقبل.

٢٠ - وخلال نصف القرن الماضي، مرت جمهورية كوريا بأوقات عصيبة ولكنها مرت منها بفضل تحمس شعبها للتعليم.

٢١ - **السيد أوتيتي** (أوغندا): قال إنه كمتابعة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، أنشأت أوغندا فريقا عاملاً للتفكير في مبادئ وعناصر الوثيقة الختامية بعنوان ''عالم صالح للأطفال''، وللإعداد لبرنامج العمل الوطني الثاني لأوغندا لصالح الطفل ويركز على ميادين التعليم والصحة والتغذية والتنمية المبكرة للطفولة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم وإهمالهم والدعوة وتعبئة الموارد. وتم إفراد أربعة أعمدة لسياسات رفاهية الطفل: البقاء والتنمية والحماية والمشاركة. ويتم إجراء مشاورات واسعة النطاق تشمل ممثلي الحكومة والمجتمع المدني. ومن المقرر أن تستمر حتى آذار/مارس ٢٠٠٣ وسوف يتم إدراج النتائج التي تم التوصل إليها في الإطار المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ وأخذها في الاعتبار في جميع المشاريع الرامية إلى الحد من الفقر.

٢٢ - وقال إن التعليم الابتدائي الشامل يمثل أحد أهداف برنامج العمل لصالح الأطفال الذي حقق نجاحاً. غير أنه على الرغم من استمرار رفاهية الطفل في التحسن، فما زال كثير من الأطفال يعيشون في ظروف صعبة وتمثل مساعدتهم أولوية لدى الحكومة.

٢٣ - ولا يزال اهتمام الحكومة الرئيسي هو محنة الأطفال في شمال أوغندا المعرضين للإرهاب الواقع عليهم من جيش الرب للمقاومة، المسؤول عن استمرار أعمال الخطف والقتل. وقد انتقل رئيس الجمهورية إلى شمال أوغندا من أجل أن يكون قادراً على التصرف على نحو أكثر مباشرة من أجل المساعدة في إخماد الحالة.

٢٤ - وسوف تبني الحكومة مدارس ابتدائية للأطفال الذين تم إنقاذهم من أيدي المتمردين. ويقوم عدد من المنظمات، من بينهم الرؤية العالمية لدعم الأطفال، بتقديم المساعدة في إعادة تأهيل الأطفال الذين تم إنقاذهم. وقد كانت اليونيسيف مفيدة أيضاً في تقديم المساعدة البالغة القيمة. وقد أرغم عدد من هؤلاء الأطفال على ارتكاب جرائم بشعة، وكثير منهم يعودون إلى البيت معوقين، غير قادرين على المشي أو الكلام أو الأكل أو النوم أو حتى التفكير. وقد وجد البعض منهم أن المتمردين أحرقوا بيوتهم وذبحوا أفراد مجتمعاتهم. وتشعر أوغندا بالامتنان للدعم الذي تلقته من مختلف الهيئات والمجتمع الدولي وتحثهم على مواصلة تقديم المساعدة.

٢٥ - **السيد اهلووواليا** (الهند): قال إن من بين الـ١,٨ بليون طفل تحت سن ١٥ في العالم، فإن عدداً يقدر بنحو ٦٠٠ مليون-أي الثلث- يعيشون في فقر مدقع. ولا يمكن تحقيق سوى القليل جداً دون معالجة الأسباب الكامنة للظروف الخاصة بهم. إن مجرد التركيز على حماية حقوق الطفل ليس كافياً؛ فإن هذا النهج لا بد أن يسير جنباً إلى جنب مع الاهتمام الصحيح بالاحتياجات الإنمائية للأطفال، إلى الغذاء الكافي والمغذي والخدمات الصحية الأساسية وإمكانية الوصول إلى التعليم والخدمات المجتمعية. والحاجة إلى هذه الاستراتيجية واضحة من قراءة لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أوضح التقرير أن حماية حقوق الطفل لا يمكن توقع حدوثها عندما يكون الاهتمام الغالب في الحياة اليومية في كثير من البلدان هو البحث عن الغذاء أو حتى البقاء في ظروف من الفقر المدقع.

٢٦ - وقال إن وفده يناشد اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى محاولة الحصول على فهم أفضل لكثير من الروابط فيما بين مختلف عناصر تنمية الطفل. وبالنسبة للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، تفيد التقديرات أن عدد الأطفال الجنود في العالم أجمع يبلغ ٣٠٠ ٠٠٠. وقال إن الهند دار لنحو ٣٠٨ ملايين طفل، وهو أكبر عدد من الأطفال في العالم. وقال إن الدستور يتعهد بأن الدولة، سوف تتبع، بوجه خاص سياسة تكفل أن يمنح الأطفال فرص وتسهيلات لكي ينموا بطريقة صحيحة وفي ظروف من الحرية والكرامة، وأن الأطفال والشباب تتم حمايتهم من الاستغلال والهجران المعنوي والمادي. وتعيد السياسة الوطنية للأطفال المعتمدة في عام ١٩٧٤ التأكيد على هذا الالتزام، وفي عام ١٩٩٢ حددت خطة العمل الوطنية للأطفال مجموعة من الأهداف المحددة كمياً. ويقضي مشروع السياسة الوطنية والميثاق المتعلق بالطفل لعام ٢٠٠١، في جملة أمور، أن للطفل الحق في أن تتم حمايته من الاستغلال الاقتصادي وأن تتحرك الدولة نحو فرض حظر تام على جميع أشكال عمل الطفل. وفضلاً عن ذلك، تعتزم الحكومة إنشاء لجنة وطنية للطفل.

٢٧ - وأضاف أن وفده يؤيد بالكامل بيان الاتحاد الأوروبي القائل بأنه مهما كان تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهماً، فإن القضاء على الفقر ينبغي أن يكون في مقدمة الجهود المبذولة من أجل الطفل.

٢٨ - **السيد بالاسيو** (إكوادور): قال إن حكومته تعلق أهمية خاصة على حماية حقوق الطفل في إطار سياستها المعنية بالتنمية الاجتماعية المستدامة. وأضاف أنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية التي أثرت على إكوادور، وازدادت سوءاً نتيجة الديون الخارجية المسببة للعجز، فقد تمكنت البلاد من زيادة ميزانيتها الاجتماعية إلى ٢٥ في المائة، وهي خطوة أساسية لتنفيذ برامج حماية الطفل. وبالمثل، فإنه في إطار الخطة الاجتماعية الطارئة والخطة الاجتماعية المتوسطة الأجل، أطلقت الحكومة برامج متخصصة لحماية الطفل بما في ذلك الأخذ بوجبات مدرسية ورفاهية الأم والطفل

والتغطية الطبية للحوامل ورصد إساءة معاملة الطفل والتعليم الثنائي اللغة. وتعتمد غالبية هذه البرامج على مشاركة المجتمع المحلي التي أتاحت تعزيز التضامن الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أشار إلى المساهمات الكبيرة التي قدمتها الوكالات المتخصصة، وخاصة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٩ - واتخذت إكوادور أيضاً تدابير قانونية هامة، مثل اعتماد الاتفاقية الوطنية المعنية بحقوق الطفل والشباب، وإعداد المدونة الجديدة للطفل والشاب التي تنتظر حالياً موافقة الكونغرس الوطني.

٣٠ - غير أنه ما زالت المسألة البالغة الإلحاح هي عمل الطفل، الذي حدث نتيجة للفقر المدقع والتهميش الكامن في معظم البلدان النامية. ويعكس وجوده عدم كفاية النظام القائم على الصناعة التحويلية المكثفة وصادرات المواد الخام دون قيمة مضافة تذكر. ومن أجل وضع حد نهائي لعمل الطفل، ينبغي أولاً زيادة الإنتاجية والأجور وتحقيقاً لذلك، ينبغي أن يكون هناك استثمار في التعليم والتكنولوجيات الحديثة والصناعات التي تنطوي على قيمة مضافة هامة والتي تستخدم قوة عمل مؤهلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام الأموال المخصصة لسداد الدَين الخارجي في سداد الديون الاجتماعية. ولا يمكن التفكير في أي من هذه الإجراءات دون مساعدة من جانب المجتمع الدولي.

٣١ - وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه إكوادور، فقد التزمت بمحاربة عمل الطفل بأن وقَّعت على مختلف البروتوكولات المتعلقة بالقضاء على هذه الظاهرة. ومنذ عام ١٩٩٧، أقيمت اللجنة المشتركة بين المؤسسات للقضاء على عمل الطفل، وقامت إكوادور بتنفيذ عدد من البرامج في مختلف القطاعات، وذكر في هذا الصدد الاتفاق الموقَّع في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في غواكيل مع مزارعي الموز ومصدريه بغية منع تشغيل الشباب دون ١٥ سنة من العمر خلال سنة. وفي مجال التعليم، تم مَنْح مِنَح دراسية لتسهيل العودة إلى المدارس بالنسبة للعمال الأطفال، وتم تنفيذ برامج اجتماعية في مجال إيجاد فرص للعمل تعزز، في جملة أمور، الزراعة المجتمعية.

٣٢ - وقال إن حالة أطفال العمال المهاجرين الإكوادوريين مدعاة أيضاً للقلق. وكان للهجرة الجماعية لقسم من السكان إلى بلدان أخرى بحثاً عن العمل قد ترك أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ طفل بدون حماية أبوية. وقد استجابت الحكومة بأن أعدت خطة وطنية بالنسبة للعمال المهاجرين تهدف إلى تعزيز توحيد الأسرة. وتعمل أيضاً من أجل الاعتراف بحقوق الأشخاص والأطفال المعوقين. وقد اعترفت المنحة المقدمة إلى إكوادور من مؤسسة فرانكلين ديلانو روزفلت الدولية للعجز بأعمالها تجاه المعوقين وأنها عملت في المقام الأول عاملاً مساعداً لزيادة الوعي بالحاجة إلى إدراج الجماعات الضعيفة تحت مظلة العمل الاجتماعي.

٣٣ - **السيد نسيندولا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه يود الانضمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا نيابة عن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. وقال إنه على الرغم من الوسائل المحدودة للغاية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها ملتزمة باحترام خطط العمل والإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الأخيرة. وأضاف أن الأطفال في بلاده يعانون نتيجة للحرب التي فرضتها ثلاث دول مجاورة، وأدان الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي كثيراً ما حدثت خلال الصراع، مع ما تنطوي عليه من عواقب مأساوية مثل: وفاة ثلاثة ملايين كونغولي، وتشريد مليونين من الأشخاص داخليا، وتم تشريد ٣٦٠ ألفاً، معظمهم من النساء والأطفال إلى البلدان المجاورة، وتم اختطاف النساء الشابات والفتيات من أجل الاستغلال الجنسي، وتم استخدام الجنود الأطفال

في الاستغلال غير القانوني لموارد البلد الطبيعية، وتم استخدام الاغتصاب والألغام المضادة للأفراد كأسلحة للحرب.

٣٤ - وفضلاً عن ذلك، كان معنى الفقر المدقع للسكان الكونغوليين أنه ليس لدى الأطفال أي إمكانية للوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتميزت صحة الطفل، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بارتفاع معدل وفيات الرُضَّع (١٢٧ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء)، وانخفاض المعدل الإجمالي للتطعيم، وسوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المتعلقة بالبروتين نظراً لعدم الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، تيتم نحو ٠٠٠ ٩٠٠ من الأطفال الكونغوليين دون سن الخامسة عشرة نتيجة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي بلغ معدل انتشار قدره ١٥ في المائة في المقاطعات الشرقية والشمالية مقابل ٥ في المائة في أنحاء البلد.

٣٥ - وإلى جانب التصديق على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بحقوق الطفل والقانوني الإنساني الدولي، والانضمام إلى اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام البرية واستضافة المؤتمر دون الإقليمي لحماية المرأة والطفل في الصراع المسلح في وسط أفريقيا، أخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية عددا من التدابير لمنفعة الأطفال. وقامت، بصفة خاصة، بإنشاء برلمان للشباب أصدر مرسوما بقانون بشأن تسريح الجماعات الضعيفة في القوات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع، بما في ذلك الأطفال الجنود، وأنشأت المكتب الوطني للتسريح وإعادة الإدماج، ومنذ أن صدَّقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمعني بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لم تعد تلحق الأطفال بالقوات المسلحة. وينتظر مشروع مدونة لحماية الطفل موافقة البرلمان ويجري بذل جهود للمواءمة بين التشريعات الوطنية ومختلف الصكوك الدولية. ويقوم المجلس الوطني للطفولة المسؤول عن السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الطفل، بتصميم خطة عمل وطنية قائمة على الإعلان المعنون ''عالم صالح للأطفال'' الذي تم اعتماده في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وأطلقت الحكومة أيضاً برنامجاً وطنياً لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وأقامت مرصداً وطنيا لرصد بغاء الأطفال المتعلق بالسياحة: وكل هذه المبادرات تتطلب مساعدة من المجتمع الدولي.

٣٦ - **السيد شورتي** (ليختنشتاين): حيّا عام ٢٠٠٢ باعتباره سنة جيدة بالنسبة لحماية حقوق الطفل والدفاع عنها، مع سريان الصكين القانونيين الجديدين، وهما البروتوكولان الاختياريان الملحقان باتفاقية حقوق الطفل، وقد وقّعت كل منهما وليختنشتاين على وشك التصديق عليهما. غير أنه عندما يصل الأمر إلى تطبيق المعايير القائمة، فإن الصورة غير مشرقة تماما، وخاصة في الحالة السيئة المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

٣٧ - وقال إنه على الرغم من العمل الذي بذله الممثل الخاص للأمين العام المعني بالطفل والصراع المسلح، فإن الأمر يحتاج إلى الكثير لإنجازه. وأضاف أن وفده يؤيد مبادرة الممثل الخاص بشأن تشكيل الشبكة الشبابية التي أعلن عنها في تقريره (A/57/402، الفقرة ٥٣).

٣٨ - وأضاف أن العمل الوطني والدولي المتضافر هو شرط مسبق للنجاح، مثل معالجة الأسباب الجذرية لأصداء الصراعات المسلحة على الأطفال، واستغلالهم جنسيا، وتشغيل الطفل وضعف الأطفال الخاص أمام وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكل ذلك يتطلب استراتيجيات طويلة الأجل. والتعليم الذي هو إلى حد كبير مسؤولية وطنية، يتسم بأنه حاسم، ولكن القضاء على الفقر على نطاق العالم من الواضح أنه يقوم بدور حاسم في تسهيل

السياسات الوطنية. والعناية بالطفل ليس مجرد التزام أدبي بل قانوني.

٣٩ - **السيدة فام تي كيم انه** (فييت نام): قالت أنه من المخيب للآمال أنه على الرغم من التزام المجتمع الدولي بتحسين العالم من أجل الطفل، فإنه لم يتم بعد تحقيق الكثير من حقوق الأطفال، بل أنها حتى تتعرض للانتهاك في عدد من المناطق، وخصوصا عندما تكون البلدان عرضة للحروب.

٤٠ - وقال إن فييت نام كانت الدولة الثانية التي توقع على اتفاقية حقوق الطفل وتصدِّق عليها. ومن الناحية المحلية فقد نظمت الحكومة المؤتمر الوطني الأول المعني بالطفل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وقد أقر المؤتمر خطة عمل وطنية بشأن الطفل للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، أكدت أن حماية الطفل ورعايته وتعليمه مسؤولية كل دولة ومجتمعها بالكامل وكل أسرة. وقد عقد المؤتمر الوطني الثاني المعني بالطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وانتهى إلى أن معظم الأهداف المحددة في برنامج العمل الوطني قد تم الوصول إلى تحقيقها. فقد حدث انخفاض بنسبة ٣٠ في المائة في معدل الوفيات دون سن الخامسة وتغطية باللقاح بنسبة ٩٥ في المائة، وتم القضاء على شلل الأطفال ونقص فيتامين ألف، وتم توفير التعليم الابتدائي للجميع وتم القضاء على الأمية من بين إنجازات أخرى. وقد امتدح المجتمع الدولي فييت نام على ما أنجزته.

٤١ - وحدد برنامج العمل الوطني للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ أهدافاً جديدة مثل تطوير التعليم في الطفولة المبكرة، وتحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي، ومحاربة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنعه. وقالت إن حكومتها عملت أيضاً على تحسين حالة الأطفال المعوقين الذين يوجد منهم أكثر من مليون شخص في البلاد، وهم بعض ضحايا الغاز البرتقالي الذي تم رشه خلال الحرب الفييتنامية. وهي تأمل في الحصول على دعم ومساعدة من المجتمع الدولي من أجل النجاح في تنفيذ برنامجها الوطني.

٤٢ - **السيد كونغورو** (مالي): قال إن اجتماعاً للخبراء عُقد في بلاده استعداداً لمؤتمر القمة الاستثنائي للمجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الذي من المقرر عقده في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كمتابعة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل.

٤٣ - وأضاف أن مالي التي شاركت في استضافة مؤتمر القمة العالمي للطفل في عام ١٩٩٠، قد صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل وعلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، وكذلك على معاهدات أخرى تتعلق بالطفل. وهي طرف أيضاً في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الطفل واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمالة.

٤٤ - وعلى الصعيد الوطني اعتمدت مالي خطة للعمل للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠ من أجل بقاء الطفل ونمائه وحمايته، وقامت بإعداد وتنفيذ خطة عمل مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني لكفالة متابعة الإجراء الدولي المتخذ لصالح الطفل. وتقوم حالياً باستعراض قانونها الخاص بالعقوبات وأحكام مدونة العمل المتعلقة بتشغيل الطفل والعمل الذي تقوم به المرأة، وقامت باعتماد مدونة للأسرة ومدونة لحماية الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، شنت حملة عامة لإذكاء الوعي، وتقوم بتعزيز إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعمل على مواءمة تشريعاتها مع المعاهدات الدولية، وتعمل على القضاء على شحاذة الأطفال والاتجار بالأطفال عبر الحدود، وأعدت مشروعاً لمساعدة المراهقين.

٤٥ - وقال إن لمالي شراكة مثمرة مع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة اليونيسيف التي وقّعت معها برنامجاً جديداً للتعاون للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، يهدف إلى تعزيز منجزات البرامج السابقة، وتحسين المؤشرات الوطنية المتعلقة بتعزيز وحماية الطفل والمرأة، وتحبيذ إمكانية الوصول الشامل إلى التعليم، وضمان حماية الأطفال وخاصة البنات من جميع أشكال العنف أو الاستغلال، وإقامة مجتمع يحترم حقوق الطفل والمرأة، وجعل الأطفال المراهقين، وخاصة الفتيات، أقل عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وضمان حقوق الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الأطفال المصابين بالإيدز.

٤٦ - وبعد أن أعدت مالي خطة عمل لمحاربة الاتجار بالأطفال، وقّعت اتفاقاً ثنائياً بشأن الموضوع مع كوت ديفوار. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، قامت مالي يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ باستضافة الاجتماع الدولي الأول من أجل المواءمة بين التشريعات الوطنية التي تحظر استغلال الطفل في المنطقة الناطقة بالفرنسية وفي البلدان الأفريقية الأخرى. وقد أسفر الاجتماع عن مبادئ توجيهية لحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي و/أو الاقتصادي وسوء المعاملة و/أو العنف، وضمان التعليم للأطفال، وتنظيم عمل الأطفال المشردين أو اللاجئين. وقامت مالي، قبل ذلك في آيار/مايو ٢٠٠١، بتنظيم اجتماع للسيدات الأوائل في غرب ووسط أفريقيا حول الحد من وفيات الأمهات والمواليد الجدد.

٤٧ - وإذ تشعر مالي بالقلق حقاً إزاء مشكلة أطفالاً جنوداً، فإنها تدعو دائما إلى إعداد صك دولي أكثر إلزاماً يرمي إلى إنهاء تجنيد الأطفال أو استخدامهم كأدوات أو ضحايا للحرب.

٤٨ - **السيدة راميرو لوبيز** (الفلبين): قالت إن الاتجار بالأطفال وانتهاك حقوق الإنسان، مسألة معقدة ومتعددة الأوجه وتحتاج إلى إجراء على الصعيدين الإقليمي والدولي وتفهم لما ينطوي عليه ذلك من ديناميات.

٤٩ - وعلى الصعيد الوطني، اتخذت حكومة الفلبين إجراءً إيجابياً بأن اعتمدت قوانين لمناهضة الاتجار ومعاقبة المتجرين ومساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم. وقام مجلس الشيوخ بالتصديق على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. وتم إقرار ٢٤ قانوناً لتحسين حماية الطفل تعزز الخطة الفلبينية الوطنية الاستراتيجية للطفل ومدتها ٢٥ عاماً. وأسهم تحسين إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والإصحاح في المناطق الريفية في خفض وفيات الأمهات والرُضَّع. وتم تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني لمساعدة أطفال الشوارع والضحايا الآخرين للاستغلال. وأقرت الحكومة قواعد تتعلق بالأطفال في نظام قضاء الأحداث.

٥٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إعلانا بشأن الالتزامات تجاه الأطفال. وفي عام ٢٠٠١، تم إقرار إعلان بيجين بشأن الالتزامات تجاه الطفل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، ويشمل منطقة شرقي آسيا والمحيط الهادئ. ومن شأن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة التي سيتم الاحتفال بها في عام ٢٠٠٤ أن تذكرنا بأن الأسرة كيان حيوي لنمو الطفل.

٥١ - ولتحقيق عالم صالح للأطفال، ينبغي بذل الجهود للقضاء على الفقر واتخاذ إجراء متضافر ومطرد على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية بالشراكة مع المجتمع المدني ولكن دون تسييس.

٥٢ - **السيدة لوغوزو** (الأرجنتين): قالت إن حقوق الطفل كتصور، مبدأ أساس حماية هذه الحقوق مع كفالة الحق في الحياة. وقد تم تأسيس الأسرة، باعتبارها الإطار

اللازم لنماء الطفل على أساس الاتحاد بين الرجل والمرأة. وينبغي للدولة حماية هذه المؤسسة.

٥٣ - وينبغي للدولة أيضاً أن تكفل حق الوالدين في أن يكون لهما كلمة في تربية أطفالهما، بما في ذلك التربية الصحية، وخصوصاً الصحة الإنجابية. وينبغي للدولة والهيئات الدولية أن تدعم الأُسر على نحو يتم معه تعزيز التعليم الشامل لأبنائهم من أطفال ومراهقين. ومن شأن تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين أن يمنح الفتيان والفتيات فرصاً متكافئة، تمشيا مع اتفاقية حقوق الطفل.

٥٤ - وسوف تقوم الأرجنتين بتقييم نتائج مناقشات اللجنة في ضوء الموقف (بما في ذلك التحفظات) الذي أعربت عنه في مختلف المحافل إزاء اتفاقية حقوق الطفل. وهي ملتزمة بأن تسهم مساهمة بنَّاءة في صياغة القرارات بشأن هذه المسألة الهامة.

٥٥ - **السيد غيمير** (نيبال): قال إن نيبال قد أقرت سياسة وتدابير تنظيمية وإجرائية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وهي تنطوي على مجموعة من المعايير والالتزامات المتفق عليها عالميا. وقد وقَّعت على ١٩ اتفاقية وبروتوكولا تتعلق بحقوق الإنسان وأصبحت طرفاً فيها، بما في ذلك حقوق الطفل، وأدرجت أحكاماً إلزامية في القانون الوطني لحماية حقوق الطفل الأساسية. وقال إن نيبال تقوم باعتماد سياسات لنماء الطفل كجزء من خطتها العشرية، وأنشأت وزارة للمرأة والطفل والرفاهية الاجتماعية، ولجنة لحقوق الإنسان، ولجنة وطنية للمرأة، وهيئة للأحداث. ويجري تنفيذ قانون تشغيل الطفل (الحظر والرقابة) لعام ١٩٩٩، كما يجري تنفيذ برنامج التعليم الإلزامي بالمجان حتى المستوى الثانوي، وتم إنشاء مدارس خاصة لمعالجة احتياجات الأطفال المعوقين، وتم إطلاق برامج للتحصين وشلل الأطفال ورعاية صحة الطفل بمساعدة اليونيسيف. غير أن الفقر أدى إلى عرقلة أنشطة تبذل لتحسين حالة أطفالها، كما أدت إلى ذلك المعركة التي استمرت سبع سنوات ضد الإرهاب.

٥٦ - وجدير بالذكر أن نيبال تم اختيارها لتنفيذ برنامج زمني للقضاء على تشغيل الطفل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

٥٧ - وسبق لنيبال أن قدمت تقريرها الأوَّلي إلى لجنة حقوق الطفل، وتعكف على إعداد تقريرها الدوري الثاني وتقرير نهاية العقد. وتعتقد أن التعبئة الاجتماعية من خلال إشراك الفعاليات والأطفال أنفسهم في البرامج والأنشطة التي تقوم بها الحكومة سوف تسفر عن أفضل النتائج.

٥٨ - وقال إنه بينما يتم إحراز تقدم بشأن وفيات الرُضَّع وأمراض الإسهال وتحصين الأطفال والقضاء على شلل الأطفال ومعدلات الأمية والوقاية من اضطرابات نقص اليود، فما زال يتعين بذل الكثير، وتشعر نيبال بالقلق خاصة إزاء ضعف تنفيذ البرامج والأنشطة.

٥٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وقَّعت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اتفاقية بشأن الترتيبات الإقليمية للنهوض برفاهية الطفل في جنوب آسيا سوف تكمل الجهود التي تتخذ على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل تحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل. وقد سبق لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي واليونيسيف أن وقَّعتا مذكرة تفاهم بشأن التعاون بينهما في هذا الميدان.

٦٠ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن اتفاقية حقوق الطفل توفر الأدوات اللازمة لتحسين حقوق الطفل في أنحاء العالم. وقد انتهت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل بإقرار وثيقة عنوانها ''عالم صالح للأطفال'' تتضمن أهدافاً تعطي حياة كريمة لكل طفل.

٦١ - وما زالت حالة الأطفال في كثير من أجزاء العالم حرجة. وتشمل الأسباب الفقر والأمية والكوارث الطبيعية

وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحماية القانونية غير الكافية.

٦٢ - وبنغلاديش من دعاة حقوق الطفل الصادقين، وقامت بتوقيع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. وقد اعتمدت خطة عمل أهدافها تشمل كفالة بقاء الأطفال وحمايتهم ضد الأمراض القاتلة وتحسين تغذية الأم والطفل. وقد أعلنت السنوات من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ عقد حقوق الطفل. وقد ازدادت بدرجة كبيرة مخصصات الميزانية للتعليم والرعاية الصحية ووفرت بذلك منفعة مباشرة للأطفال.

٦٧ - وقد اجتمعت جهود الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية لتحقيق قدر كبير من التقدم في زيادة الالتحاق بالمدارس وتخفيض الخصوبة ومعدلات الوفيات وتوفير عنصر فيتامين ألف التكميلي وتخفيض سوء التغذية ومعالجة اضطرابات نقص اليود.

٦٤ - وتم اتخاذ إجراء للقضاء على تشغيل الطفل في صناعة الملبوسات بدعم من منظمة العمل الدولية واليونيسيف. وتم اتخاذ إجراء أيضاً لمساعدة الأطفال المعوقين والذين تم هجرانهم/ وإنهاء الاتجار بالأشخاص، وخاصة الأطفال.

٦٥ - وثمة عدد من القضايا ينبغي أن تستأثر بالاهتمام الدولي، وهي: حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وحالة الأطفال تحت الاحتلال (مثل هؤلاء في فلسطين) والاتجار بالبشر وخاصة الاتجار بالفتيات. وينبغي على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، اتخاذ إجراء ملموس لحماية كل هؤلاء الأطفال.

٦٦ - **السيدة مولاروني** (سان مارينو): قالت إن اتفاقية حقوق الطفل صك رئيسي متوفر لإنشاء قوانين وتغيير اتجاهات وإقامة سياسات وبرامج لمصلحة الطفل العليا. وقامت سان مارينو بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية وكانت من أوائل من وقّعوا على بروتوكولاتها الاختيارية.

٦٧ - ويتوقف تنفيذ الاتفاقية على ثلاثة أهداف رئيسية: معايير الحياة الكريمة وبيئة آمنة، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وإشتراك الشباب في الشؤون الاجتماعية. وقد عملت سان مارينو في الميادين التشريعية والاجتماعية والثقافية من أجل النهوض بهذه المبادئ الهامة.

٦٨ - وبسبب الفقر والتقاليد والحمل المبكر وبعد المسافة عن المدارس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه لا توجد لدى ١٣٠ مليوناً من أطفال العالم أي إمكانية للتعليم. وينبغي تشجيع الحكومات على الالتزام بالأهداف التي حددها الأمين العام، وهي: حشد القادة السياسيين والموارد المناسبة بنشاط، والقضاء على الاختلافات والتمييز بين الجنسين، وتعليم الفتيات اللاتي يعشن في حالات أزمة (أثناء وبعد تسوية الصراع) ومحاربة العنف ضد الأطفال في الأسرة والمدرسة. وفي هذا الشأن يمتدح وفدها أعمال اليونيسيف لضمان النوعية في التعليم بالمدارس الابتدائية وإنماء الطفولة المبكرة، وتوسيع نطاق التحصين، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف والاستغلال والتمييز.

٦٩ - وقال إن مما يؤرق سان مارينو اشتراك الأطفال في الصراع المسلح، وقدمت تبرعات إلى كثير من المشروعات لحماية الطفل المتأثر بالحرب. ويستلزم الأمر المزيد من تعميم مراعاة الأنشطة في هذه الميادين مع تحسين إدارة موارد مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

٧٠ - وأضاف أنه من الصعب تصور أن ٢٥٠ مليون طفل فيما بين سن الخامسة والرابعة عشرة في البلدان النامية يعملون وأن نحو ٥٠ مليون يقومون بمهام خطرة. ولا يكفي القول بأن هؤلاء الأطفال يساعدون أسرهم عن طريق

العمل. إذ ينبغي أن يتمكن جميع الأطفال من الذهاب إلى المدارس ومن التمتع بالطفولة.

٧١ - وقال إن كثيراً من الأطفال قد أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي للبلدان الصناعية وشركات الصيدلة أن تعمل من أجل احتواء الوباء وجعل العلاج في متناول الجميع.

٧٢ - وفي ميدان التبني الدولي، اتخذت سان مارينو خطوات من أجل ضمان أن يحصل الأطفال القادمون من مختلف أنحاء العالم على بيوت صالحة وأن يكون هناك تنسيق وثيق بين سلطات سان مارينو وسلطات بلد أصل الطفل من أجل عملية التبني، مع مراعاة المصالح العليا للطفل.

٧٣ - **السيد القادري** (المغرب): قال إنه على الرغم من التحسينات الكبيرة في حالة الطفل، وخاصة من حيث خفض نسبة وفيات الأطفال ومحاربة بعض الأمراض والأوبئة وزيادة الالتحاق بالمدارس، فإن ما تحقق ما زال دون مستوى ما تم الوعد به. ففي كل عام ما زال أكثر من ١٠ ملايين طفل يموتون كل سنة من الأمراض وسوء التغذية، وأكثر من ١٠٠ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، كما أن ١٥٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية. وما زال الأطفال عرضة لأسوأ أشكال الاستغلال والتمييز، والإشراك في الحروب والصراعات المسلحة، وما فتئ وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز ينتشر بشكل خطير وسريع بين هذه الفئة من السكان. واعتمدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل إعلاناً واسع النطاق وخطة عمل يتوقف تنفيذها على الإرادة السياسية الوطنية والدولية وتوافر الموارد البشرية والمادية اللازمة. وينبغي للمجتمع الدولي وخاصة البلدان المتقدمة النمو أن يقدموا يد المساعدة إلى الدول الفقيرة للوفاء بالتزاماتها وأهداف التنمية الاجتماعية. وينبغي تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وينبغي الالتزام بما تم الاتفاق عليه فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والحد من الآثار السلبية للعولمة وتخفيض أعباء الديون (وخاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً)، وتحسين إمكانية وصول سلع وخدمات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وينبغي إشراك القطاع الخاص في مشاريع التنمية (وخاصة المرتبطة بالطفل).

٧٤ - وقال إن المغرب صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل في حزيران/يونيه ١٩٩٣ وعلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية وبشأن الزج بالأطفال في الصراعات المسلحة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كما وقَّع المغرب أو صدَّق على معظم اتفاقيات منظمة العمل الدولية المرتبطة بعمل الأطفال كالاتفاقية رقم ١٨٢ المرتبطة بحظر أسوأ أشكال عمل الطفل. واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وعمل المغرب على مواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل. وتولي المغرب أهمية خاصة للغاية للتعليم وتم ضمان التحاق جميع الأطفال في سن السادسة بالمدارس سنة ٢٠٠٢. كما قام المغرب بإنشاء برلمان الطفل الذي يعتبر منبراً يعبر فيه الأطفال عن انشغالاتهم وآرائهم وإشراكهم بصفة فعَّالة في الخطط والسياسات التي تهمهم بصفة مباشرة. وترتبط المغرب بمجموعة من الاتفاقات مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها التي تعالج قضايا الأطفال، بما في ذلك اليونيسيف التي دخلت معها في اتفاق للتعاون يشتمل على أربعة برامج أساسية تتعلق بقضايا الأطفال للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وفيما يتعلق بحالة الأطفال في العالم، فإن المغرب يأسف للحالة المزرية التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي عرفت خلال السنة الأخيرة تدهورا لا مثيل له بسبب الممارسات الإسرائيلية التي تهضم حق هؤلاء الأطفال في العيش بأمان والاستمتاع بحقوقهم كالحق في التعليم. وينبغي للمجتمع

الدولي تحمل مسؤولياته ومناشدة مرة أخرى إلزام إسرائيل بالرضوخ لمقتضيات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وقال إن حالة الأطفال العراقيين أيضا صعبة للغاية نتيجة للحصار الذي تسبب في مئات الوفيات بسبب انعدام الدواء والغذاء. وهنا أيضا نهيب بالمجتمع الدولي لأن يتحمل مسؤولياته إزاء هؤلاء الأطفال الأبرياء. وينبغي أن يقدم أيضاً المساعدة إلى البلدان التي تتأثر بشدة بآفة نقص المناعة البشرية/الإيدز بما في ذلك البلدان الأفريقية، وذلك بتقديم المساعدة المادية والتقنية ومنحهم إمكانية الوصول إلى الأدوية بأسعار معقولة.

٧٥ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): قالت إنه في بداية القرن الحادي والعشرين، تواصل حالة الأطفال في أن تكون مدعاة للقلق لأن كثيراً من الأطفال يتعرضون للأمراض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وليس لديهم إمكانية الوصول إلى التعليم بالمدارس أو أنهم يعيشون في فقر مدقع.

٧٦ - وأضافت أن المجتمع الدولي التزم في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، بحماية حقوق الطفل. وفي حين قد لا يكون من الممكن تقييم مدى الوفاء بهذا الالتزام، أعدت عدة بلدان برامج عمل لتنفيذه وأصبح الأطفال يشتركون بدرجة أكبر في حماية حقوقهم.

٧٧ - وقالت إن أوكرانيا أقرت في عام ٢٠٠١، قانوناً بشأن حماية الطفولة. وتقوم أيضاً بتنفيذ عدد من البرامج الهادفة إلى كفالة الحماية القانونية والاجتماعية للطفل وتهيئة الظروف اللازمة لنمائه الشامل. وفضلاً عن ذلك، تحسن الإطار التنظيمي والقانوني، وتم توسيع اشتراك الكيانات الحكومية في قضايا الطفل، وازداد عدد وكالات الدولة المسؤولة عن إعادة التأهيل الاجتماعي والمساعدة السيكولوجية للأطفال. وأعلن بفضل التعاون القائم بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، خلو المنطقة من شلل الأطفال.

٧٨ - وفضلاً عن ذلك، فإن أوكرانيا ما زالت تواجه عدداً من الصعوبات. إذ أن كثيراً من الأطفال الذين يصنفون على أنهم ضحايا كارثة تشرنوبل النووية، يحتاجون إلى عناية خاصة. وفضلاً عن ذلك فإن أوكرانيا أحد البلدان التي لديها أسرع زيادة في معدلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم. ونتيجة لإقامة مشروع "منع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الانتقال من الأم إلى الطفل في برنامج السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣، أمكن منع مئات من حالات انتقال الفيروس.

٧٩ - وأعربت عن امتنان حكومتها للمجتمع الدولي لما قدمه من مساعدة إلى أوكرانيا، وخصوصا تعاونه المثمر مع اليونيسيف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قدمت أوكرانيا تقريرها الدوري الثاني إلى لجنة حقوق الطفل، التي نقلت ملاحظاتها إلى الوكالات الحكومية المختصة.

٨٠ - وقد وضعت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل أسس برنامج جديد للطفل. وينبغي انتهاز هذه الفرصة للنظر في اتخاذ أي خطوات من أجل تعزيز حقوق الطفل الذي هو مستقبل البشرية.

٨١ - **السيدة مي نغوين** (كندا): تكلمت عن البند ١٠٥ من جدول الأعمال نيابة عن بلادها ونيوزيلندا وقالت إن المشتركين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل اعتمدوا خطة عمل تؤدي إلى تحقيق اختلاف حقيقي في حياة الأطفال في ميادين الصحة والتعلم والحماية ضد الاستغلال والعنف، فضلا عن الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والمشاركة الإيجابية للأطفال في تلك الدورة معناه إثراء المناقشات وتحسين الوثيقة الختامية.

٨٢ - وتؤيد كندا ونيوزيلندا، في عزمهما على حماية حقوق الطفل، بقوة جهود اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وهما يؤيدان جهود اليونيسيف لتقديم مساعدة إنسانية إلى الأطفال في حالات طوارئ معقدة وتنفيذ برامج نزع سلاح وتسريح أطفالاً جنوداً وإعادة إدماجهم في المجتمع. وفي هذا الشأن، أكدت أهمية كفالة إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية وأمن الموظفين الإنسانيين.

٨٣ - وقالت إن كندا ونيوزيلندا ترحبان بجهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح من أجل إدماج اهتمامات الطفل في عمليات السلام وإدراج المستشارين المعنيين بحماية حقوق الطفل في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأطفال والشباب، وتحسين رصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها في حالات الصراع المسلح. وهما يستمران في تشجيع الدعوة إلى رصد تنفيذ الالتزامات التي حصل عليها الممثل الخاص من أطراف النزاع المسلح. وينبغي للممثل الخاص أن ينسق أعماله مع الممثلين الخاصين الآخرين وهيئات المعاهدات.

٨٤ - وقالت إن كندا ونيوزيلندا وقّعتا البروتوكول الاختياري المعني بإشراك الأطفال في الصراع المسلح وصدَّقتا عليه ويأملان في أن يتمكنا من التصديق على البروتوكول الاختياري المعني ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وإنتاج المواد الإباحية. ويمثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية آلية دولية هامة أخرى لحماية الطفل: وينبغي لجميع الدول أن تصبح أطرافاً في ذلك النظام، وفي البروتوكولين في أقرب وقت ممكن.

٨٥ - وأضافت أن كندا ونيوزيلندا تؤيدان بالكامل الإشراك الفعّال لمجلس الأمن في حالة المدنيين، وخاصة الأطفال، في الصراعات المسلحة. وحثا المجلس على اتخاذ قرار قوي في هذا المجال على أساس توصيات الأمين العام.

٨٦ - وبالنسبة للاستغلال الجنسي، رحبت كندا ونيوزيلندا بالفرصة المتاحة للاشتراك في المؤتمر العالمي الثاني ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى والمجتمع المدني بشأن التقدم المحرز والدروس المستفادة واستعراض التغييرات الجارية. واشتراك الأطفال والشباب الفعّال قد شكل مساهمة قيمة في المؤتمر.

٨٧ - وأعرب البلدان عن تقديرهما لأعمال لجنة حقوق الطفل وجهوهما لتصفية تقاريرها المتأخرة. وأعربا عن أملهما أن تقوم الدول الأطراف الأخرى بإيداع وثائق قبولها تأييداً للتعديل وذلك من أجل زيادة عضوية اللجنة من ١٠ إلى ١٨.

٨٨ - وتعهدا بمواصلة العمل من أجل تنفيذ الاتفاقية بغية تحسين حياة أطفال العالم. وقالا إن النهج القائم على الحقوق هو أفضل وسيلة لضمان حماية الأطفال بدرجة كافية ولكي يتمكنوا من التمتع بما لهم من حقوق الإنسان.

٨٩ - **السيدة لويس** (منظمة العمل الدولية): توجهت بالشكر إلى الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال والمنظمات غير الحكومية لما بذلوه من جهود خلال الإثنى عشر شهراً الماضية في الكفاح ضد عمل الطفل. ومن شأن الإعلان وخطة العمل اللذين تم إقرارهما في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، تعزيز الإجراءات المتخذة في هذا الميدان. وأشارت إلى أن ١٣٠ بلداً قد سبق لها التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الطفل واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، وجعلها أسرع اتفاقية يتم التصديق عليها في تاريخ منظمة العمل الدولية. ومنذ أوائل عام ١٩٩٩، قام بالتصديق

على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى من السن للالتحاق بالعمالة، ٤٠ بلداً إضافياً آخر. وكثير من البلدان الأخرى في طريقها جيداً في عملية التصديق، وإذا أمكن الحفاظ على قوة الدفع هذه فسوف يتحقق قريبا التصديق العالمي على كلا الصكين الأساسيين. ومن أجل تنفيذ الاتفاقية رقم ١٨٢ التي تستهدف جميع الأشخاص دون سن ١٨، ينبغي للحكومات أن تحظر عمل الأطفال بالرق والسخرة واستغلال الأطفال عن طريق البغاء أو إنتاج المواد الإباحية واستخدامهم في الصراع المسلح وفي تصنيع المخدرات والاتجار بها هي وجميع أشكال العمل الخطر. وتوفر هذه الاتفاقية التي تدعو إلى سن وتنفيذ قوانين في هذا الشأن، وإلى رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، إطاراً لعمل عالمي وتدعو إلى التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

٩٠ - وتتوجه منظمة العمل الدولية بالشكر إلى شركائها الوطنيين على ما يقدمونه من دعم قوي، وتعبر أيضا عن امتنانها لوكالات الأمم المتحدة، وخاصة اليونيسيف، التي تتعاون مع المنظمة في حملتها من أجل التصديق العالمي.

٩١ - وتعمل منظمة العمل الدولية بنشاط مع ٧٥ دولة نامية في إطار البرنامج الدولي للقضاء على عمل الطفل، بغية الحد من عمل الطفل والقضاء عليه في أسرع وقت ممكن. وقد أثمرت المشاريع والتجارب الريادية الأولية وأظهرت أن الشراكات القطرية تحقق أفضل النتائج.

٩٢ - وقد طلب عدد من البلدان من منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة من أجل القضاء، في ظرف فترة زمنية محددة، على جميع حالات أسوأ أشكال عمل الطفل. وهذه البرامج المحددة زمنياً تجري الآن في ١٢ بلداً.

٩٣ - وتسعى منظمة العمل الدولية إلى ربط مسألة عمل الطفل بالجهود الإنمائية الوطنية عن طريق تبسيط العمل من أجل محاربتها في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار الحد من الفقر والمعركة ضد بطالة الآباء أو قيامهم بعمالة ناقصة.

٩٤ - وتتعاون منظمة العمل الدولية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي من أجل توحيد جمع البيانات والتحليل والبحث فيما يتعلق بعمل الطفل.

٩٥ - **السيد باسليسانو** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): تكلم عن البند ١٠٥ من جدول الأعمال، وقال إن حماية الطفل لا يمكن فصلها عن حماية الأسر والمجتمعات، وهي أمور تسهم فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية عن طريق مساعدة الضحايا والنهوض بالقانون الإنساني. وهي تركز على استعادة روابط الأسرة بالطفل الذي تم فصله عن أقاربه وعلاج الأطفال المصابين، وزيارة الشباب في السجون، وتذكير الأطراف المشتركة في الصراع بالحماية التي يقدمها القانون للأطفال.

٩٦ - وقد ظلت لجنة الصليب الأحمر الدولية لكثير من السنوات تساعد الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف على أداء التزاماتها من خلال نشر المعرفة بالقانون الإنساني الدولي فيما بين الجماهير بمن في ذلك المجتمع المدني. وإزاء هذه الخلفية، أعدت جمعية الصليب الأحمر الوطنية وجمعية الهلال الأحمر الوطنية برامج اتصال موجهة نحو الشباب، وتتمشى مع ظروفهم المحلية وتعتمد بقدر الإمكان على الوسطاء المحليين. وتم تثقيف ملايين الأطفال في طائفة من البلدان عن القانون الإنساني الدولي وعن أنشطة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومتابعة لهذه الجهود، قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بتنفيذ مشروع ''لنقم باستكشاف القانون الإنساني'' في نحو ٦٠ بلداً في عام ١٩٩٨.

٩٧ - وعلى نحو ما يتبين من سريان البروتوكول الاختياري الثاني الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك

الأطفال في الصراع المسلح، فإن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل والالتزامات التي تم التعهد بها في أحدث المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن الدول كان لديها الإرادة لتحسين حالة الأطفال وستكون أمامها فرصة لتأكيد هذا الالتزام من جديد في مؤتمر عام ٢٠٠٣ وإن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على استعداد للقيام بدور نشط في كفالة أن تسفر الالتزامات المقطوعة عن نتائج عملية.

٩٨ - **السيدة مينت محمد صالح** (موريتانيا): تكلمت عن البند ١٠٥ من جدول الأعمال، وأعربت عن انزعاج وفدها للأثر المأساوي والمدمر الذي سيتركه الصراع المسلح والاحتلال والحرب والجزاءات الاقتصادية على أطفال العالم، وخاصة في أفريقيا وفلسطين والعراق.

٩٩ - وقالت إن موريتانيا كانت من أوائل الدول التي صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل، التي توفر إطاراً قانونيا أساسيا لحماية حقوق الطفل وتعزيزها، وقامت بتنظيم حملات لتنبيه الرأي العام والمجتمع المدني بأهمية هذه المسائل.

١٠٠ - ومن حيث الهياكل المؤسسية، فإن مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة مسؤول عن صياغة وتنفيذ سياسات وطنية لصالح الطفل والأسرة، وأنشأت الحكومة مجلسا وطنيا للطفل، وجماعة برلمانية لشؤون الطفل، ورابطة من العمد لحماية حقوق الطفل، ومن حيث الهياكل القانونية والقضائية، تم تنقيح قانون العمل لإعطاء الطفل قدراً أفضل من الحماية، وقامت موريتانيا بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، والاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى من السن للالتحاق بالعمالة. كما سنت قانونا للحالة الشخصية الذي يعمل على تحسين تماسك الأسرة وحماية الطفل. وتجري صياغة قانون جنائي يشمل القصر.

١٠١ - ولأن النهوض بالموارد البشرية أمر حاسم بالنسبة للمعركة من أجل التنمية، فإن الحكومة تتخذ إجراءً في ميداني التعليم والصحة. وجعلت التعليم الأساسي إلزاميا بهدف تحقيق الالتحاق الشامل بالمدارس، وأقامت برامج لحماية صحة الأمهات والأطفال ومنع أمراض الطفولة التي أدت مع برامج التغذية إلى الحد من وفيات الرُضَّع والأمهات.

١٠٢ - **السيد آندرابي** (باكستان): قال إن الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل تندرج في ثلاث فئات أساسية: الحق في مستوى مناسب من المعيشة والرعاية الصحية والتعليم، والحق في المشاركة في الأنشطة والبرامج والخدمات لصالح الطفل، والحق في الحماية من التمييز وإساءة المعاملة والإهمال والاستغلال. ومما يثلج الصدر أن نعرف أن ١٩١ دولة عضو قد صدَّقت على الاتفاقية، وأن بروتوكوليها الاختياريين قد دخلا حيِّز التنفيذ. والاتفاق الوشيك على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية لزيادة عضوية لجنة الطفل من ١٠ إلى ١٨ سيعزز بدرجة كبيرة كفاءة اللجنة.

١٠٣ - ومما يؤسف له أن ملايين الأطفال يتعرضون لأسوأ أشكال الاستغلال بإرغامهم على القيام بأعمال خطرة والاتجار بالمخدرات وإنتاج المواد الإباحية والبغاء. وبينما تنتقل سياحة الجنس من الشمال إلى الجنوب، فإن الاتجار بالطفل يسير بالعكس في الاتجاه المضاد. وفي كثير من البلدان، يشترك الأطفال مباشرة في الصراعات والحروب وأن العدد التقديري للجنود الأطفال هو ٣٠٠ ٠٠٠. وتنمو باطراد مشكلة أطفال الشوارع، ويوجد حاليا أكثر من ١٠٠ مليون طفل يعانون من الأثر المتراكم للفقر والجوع والعزلة الاجتماعية والعنف وإساءة المعاملة. غير أن لهن

الحق، مثل الأطفال الآخرين في البقاء والنماء والقيام بدور كامل في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها. ولا يمكن علاج المسألة، لاتساع نطاقها وتعقدها وعمق جذورها في الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلا من خلال العمل الدولي المنسق. وقد كانت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل خطوة جوهرية في الاتجاه السليم.

١٠٤ -وفي أعقاب الدورة الاستثنائية، قامت باكستان بتنظيم مؤتمر وطني معني بالطفل حضرته جميع الفعاليات: الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأطفال ووسائط الإعلام. وتم إدراج آرائهم وتوصياتهم في الخطة الوطنية للعمل من أجل الطفل. وتم أيضا إنشاء لجنة وطنية للطفل. وسوف تجمع بين الحكومات الاتحادية والإقليمية وقطاع الشركات والمجتمع المدني وممثلي وسائط الإعلام والأطفال أنفسهم وهو الأمر الأكثر أهمية، من أجل العمل معاً خلال السنوات العشر القادمة. وتم أيضا إنشاء أربع لجان فرعية، ويتم تكرار ذلك في الأقاليم. وتعتقد باكستان أن قضايا الطفل هي قضايا حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وعليه، فإن الخطة الإطارية الوطنية للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ تتركز على التعليم ووفيات الطفل وعمل الطفل واستعراض التشريعات لضمان أنها تتفق مع التزامات البلد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.